إذا مسح على أكثرها جاز وإن مسح على النصف لا يجوز وكفى بالمسح مرة إذا هو المختار ولو كانت الجراحة في موضع الغسل وليس تحت جميع اللصوقة جاز المسح تيمما للموضع الصحيح ولو كان مقطوع أحد من الرجلين من الكعبين أو دونهما فإن غسل موضع القطع فقط ولو غسل موضع القطع وليس تحته بنظر إن كان بقي من ظهر القدم مقدار ثلاث أصابع أو أكثر يمسح والا لا يغسلهما لأنه وجب غسل المقطوع وإن كان مقطوع الأصابع وبعض خفيه خال عن القدم فإن وقع المسح على القسم مقدار تلك أصابع جاز والا فلا وكذا إذا كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم رجل توضأ ومسح على الجبيرة وليس تحته شيء ثم أحدث قبل ما برأت فتوضأ يمسح على الجبيرة والخفين فإن أحدث بعدما برأت لا يمسح لأنه ليس على طهارة فاقصة ذكره في شرح الاسبيجابي وإن كان الشقاق في رجله فجعل فيه الدواء أو الشحم بدل الماء فوق الدواء ولا يكفيه المسح وإن كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء يستعين بغيره حتى يوضئه

فإن لم يستعن وتيمم جازت صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله فإن لم يجد من يوضيه جازت بلا خلاف أما المسح على الجوارب فلا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين وقالا يجوز إذا كانا ثخينين لا يشفان وعليه الفتوى قال في الذخيرة وقيل رجع أبو حنيفة إلى قولهما في آخر عمره والثخين أن يستمسك على الساق من غير أن يشد بشيء ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لإمكان قطع السافة بها فصل في نواقض الوضوء المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين وإن خرج من قبل الرجل أو المرأة ريح منتنة الصحيح أنه لا ينتقض ذكره في المحيط وإن خرج في المقضاة يجب عليها الوضوء وذكر في جامع قاضي خان ينبغي لها أن توضأ وكذا الدود والحصاة إذا خرج من أحد هذين وإن خرج الدود من الفم أو الأذن أو من الجراحة لا ينتقض وإن أدخل المحقنة ثم أخرجها إن لم تكن عليها بلة لا ينتقض والأحوط أن يتوضأ وإن أقطر الدهن في إحليله فمال فلا وضوء عليه

Copyright © King Saud University